

بدیل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين



BADIL

Resource Center

for Palestinian Residency & Refugee Rights

تقرير مركز بدیل السنوي

2016

Justice
Is What We
Need!!

We
want
to Return
to Our Home Land

ترويج الحل القائم على الحقوق:

تمكين أصحاب الحقوق والتأثير على المكلّفين

تأسس مركز بديل في كانون الثاني عام 1998 بناءً على توصيات أصدرتها سلسلة من المؤتمرات الشعبية انعقدت في فلسطين التاريخية والمنافي. بديل جمعية مرخصة ومسجلة رسمياً لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي قانونياً ملك للاجئين الممثلين بجمعياته العمومية التي تتشكل من نشطاء العمل الجماهيري في فلسطين، والتي عقدت اجتماعها الأخير في 29 نيسان 2016.

صورة الغلاف: أطفال مخيم الدهيشة، بيت لحم، أيار 2015 (© تصوير: بديل)

بديل - المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

ص.ب: 728

بيت لحم، فلسطين

تلفاكس: 7346 - 274 - 02 - 972

فاكس: 7086 - 277 - 02 - 972

www.badil.org



أ. إضاءات العام ٢٠١٦ -----	p.04
ب. رسالة من مركز بديل -----	p.06
ج. نبذة عن مركز بديل -----	p.07
د. حضور مركز بديل عالميا -----	p.08
هـ. آخر المستجدات على صعيد المؤسسة -----	p.09
الخطة الإستراتيجية للأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٨	
أ. المحور الأول: تمكين أصحاب الحقوق -----	p.10
ب. نتائج ومخرجات المحور الأول (١ - ٣) -----	p.11
ج. ترابط التمكين والتأثير -----	p.14
د. المحور الثاني: التأثير على المكلفين -----	p.15
هـ. نتائج ومخرجات المحور الثاني (٤ - ٦) -----	p.16
نظرة إلى الوراء، نظرة إلى المستقبل	
أ. التحديات -----	p.19
ب. التطلع إلى المستقبل -----	p.21

مركز بديل

إضاءات العام ٢٠١٦

شهد العام ٢٠١٦ حالة من التوازن ما بين التأثير في أصحاب القرار وتمكين أصحاب الحقوق من خلال الجهود التي بذلها مركز بديل في مجال المناصرة القانونية والدولية والتدخلات المجتمعية المحلية.

التدريب والتمكين والتزويد بالمعلومات

نالت أوراق العمل والنشرات الدورية رواجاً واسعاً (أكثر من ٩,٠٠٠ مشاهدة للنسخ الإلكترونية والمطبوعة).



تم إنتاج وتوزيع أكثر من ٦٥,٠٠٠ نسخة من الأدوات الإعلامية المختلفة داخل فلسطين وخارجها. (بوسترات، مطويات توعوية، وبلايز دعوية).



أكثر من ١,٥٠٠ شخص من المجتمع المدني المحلي والدولي استفادوا من التدريبات، ورش العمل، والمحاضرات التي نفّذها مركز بديل.



التدخلات على المستوى الدولي

لا لا رفع تقرير إلى محكمة الجنايات الدولية.

لا لا رفع تقرير إلى مبعوث الأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لا لا المشاركة الفاعلة في الجلسات الدورية الثلاث لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

لا لا رفع تقرير مشترك مع مؤسسات حقوقية فلسطينية إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

العمل مع الشركاء

لا لا شارك مركز بديل في إصدار ٢٤ بياناً إعلامياً بالشراكة مع الائتلافات والشبكات حول أهم المستجدات على الساحة الفلسطينية.

لا لا نقّذ مركز بديل ٢٥ نشاطاً على المستوى الدولي بالشراكة مع العديد من المؤسسات الفلسطينية والدولية.

المشاركة الجماهيرية في ذكرى النكبة حول العالم

في ١٥ أيار، نشطت الكثير من المؤسسات والائتلافات والتحالفات والشبكات وكذلك النشطاء حول العالم، ونقّدت العشرات من الأنشطة والفعاليات في ذكرى النكبة ٦٨ لمناصرة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين والمطالبة بحل عادل ودائم لقضيتهم.



اليوم صور (في مواجهة النكبة المستمرة في عدد من عواصم العالم)

رسالة من مركز بديل

لا بدّ لأي مؤسسة تحظى بالاحترام وتخضع نفسها للمساءلة عن عملها بأن تطرح على نفسها دورياً السؤال ذاته: ما الأثر الذي أحدثته مؤسستنا؟ سؤال لا تأتي إجابته ضمن سياق المصطلحات المتخصصة التي يفرض على المنظمات غير الحكومية استخدامها على المستوى الدولي، بل يفترض ان تأتي إجابته بالنظر الى التغيير المرجو حدوثه على حياة الفلسطينيين. الجواب يكاد يكون هو ذاته: لقد طرأت العديد من التغييرات، تتضمن قصص نجاح "جزئية" (يمكن الاشارة اليها بحسب التدريب الذي تلقيناه في تعريفها ورفع التقارير بشأنها)، بيد أننا ما نزال نترقب حصول التغييرات في الإرادة السياسية العامة لدى الدول المتنفذة لتبني الحّل القائم على الحقوق. في الواقع، لا يزال اللاجئون الفلسطينيون عاجزين عن ممارسة حقوقهم، وما زالوا يفتقرون إلى أبسط آليات الحماية الدولية الضرورية التي يستحقونها. وما زالت الحقوق غير القابلة للتصرف الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني ومصداقية القانون الدولي مرهونة بإرادة السياسية المفقودة للدول ذات النفوذ.

لا يمكن اعتبار الوضع الراهن مجرد تقصير ناشئ عن عدم القدرة على التعامل مع حالة طارئة، ذلك لان 'القضية الفلسطينية' (حسب الصياغة التي تعتمدها هيئة الأمم المتحدة) قائمة منذ العام 1947، أو حتى قبل إنشاء عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى. فالتجربة المريرة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني نتيجة لخمول الإرادة السياسية لدى الدول لا تقتصر على الإحباط واليأس الذي ينتابهم من الظلم الواقع عليهم وغياب المساءلة وسياسة المعايير المزدوجة والحصانة التي تتمتع إسرائيل بها، بل تتخطاها إلى إحساسهم بالذل والمهانة. ضمن هذا السياق، يتجاوز هذا الإذلال حالة التنكر للحقوق الاساسية والمساس بها، بل ينطوي الامر على الاحساس بتواطؤ المجتمع الدولي وتجاهله للشعب الفلسطيني وحقوقه.

ولذلك، لا يزال النضال الذي تخوضه حركات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية، ولا سيما المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، مطلوباً وضرورياً. ومن هذه الناحية، ما تزال الإستراتيجية التي يعتمدها مركز بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في مجال تمكين أصحاب الحقوق والتأثير في المكلفين، وبصرف النظر عن مستوى النجاح الذي سطره حتى الآن، إستراتيجية مناسبة حتى الآن، وليس ذلك بسبب غياب خيارات أخرى، بل لأن التغيير الحقيقي يقتضي اعتماد منهجية التغيير من القاعدة الى الاعلى.

وبمراجعة الإنجازات التي حققها مركز بديل، يبين التقرير السنوي للعام 2016 أن المركز نفذ خطة العمل المقررة لهذا العام 2016 بحذافيرها، بل إن المركز تخطى في بعض الحالات المخرجات والنتائج المتوقعة التي قررتها تلك الخطة على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته. وفي هذا الخصوص، يودّ مركز بديل أن يتوجه بخالص شكره، وأن يعبر عن تقديره العميق لطاقم موظفيه، ومجلس إدارته، وجمعيته العمومية ولداعديه وشركائه على المستويين الوطني والدولي، والذين بدونهم لم يكن في وسعنا أن نبلغ النجاح الذي سجلناه في العام 2016. ومع ذلك، فنحن لم نصل إلى مستوى الرضا المنشود بعد، فنحن نتعلم على الدوام من التجارب التي نخوضها ومن التحديات التي تقف في طريقنا ونستكشف آفاقاً جديدة لتعزيز مستوى فعالية عملنا وأثاره. اننا نؤمن ان التحديات الماثلة أمامنا تستدعي بذل قدر أكبر وأعظم من الجهود من جانبنا، ومواصلة الالتزام العميق تجاه أبناء شعبنا الفلسطيني وبمنهج العمل القائم على حقوق الإنسان.

نبذة عن مركز بديل

تأسس مركز بديل في العام 1998، وهو مؤسسة حقوق إنسان أهلية ومستقلة، متخصصة في مجال الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وتحديدًا حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وذلك بالإستناد إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعود ملكية المؤسسة إلى الجمعية العمومية المكونة حالياً من ٢٩ عضواً يمثلهم مجلس إدارة منتخب يتكون من تسعة أعضاء. من الناحية التنظيمية، يتشكّل مركز بديل من أربع وحدات عمل يقودها المدير، وهي: وحدة الشؤون الإدارية والمالية، وحدة البحث والانتاج، وحدة المناصرة الدولية والقانونية، ووحدة التفعيل المجتمعي والحملات. يضم مركز بديل حالياً أربعة عشر موظفاً/ة بدوام كامل، ويستخدم بشكل جزئي عدداً متغيراً من المتخصصين والاستشاريين والمتدربين والميسرين/ات لتنفيذ برامجه ومشاريعه وأنشطته وذلك بحسب الحاجة.

يؤمن مركز بديل بشكل راسخ بمبادئ المساواة، والعدالة، وحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، وفي دور العمل الجماعي المشترك من قبل المجتمع المدني لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي المنشود. انطلاقاً من ذلك، يتبع بديل المنهجية التالية في تخطيط وتنفيذ جميع برامجه وأنشطته:

لا منهجية المشاركة الواسعة: لقد تم تطوير مركز بديل كمؤسسة للعمل مع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من أجل مناصرة حقوقهم، استناداً إلى الافتراض أن الشراكة ما بين مؤسسة أهلية حقوقية والمجتمع وشركاء من المؤسسات القاعدية تشكل مصلحة متبادلة لمركز بديل وشركائه/المستفيدين، وتكون ذات مصداقية أعلى، وقدرة أفضل على توظيف الطاقات الكامنة والتأثير. وبلا شك، فإن هذا أفضل من مؤسسة أهلية تعمل منفردة في نطاق ضيق. لقد أظهرت لنا التجربة أن مشاركة أوسع قطاع من الفئات المستهدفة، وخصوصاً قطاع اللاجئين والمهجرين، أمر جوهري على مختلف الصعد؛ سواء في مجال تقديم المساعدة، أو توفير الحماية، أو تنظيم المناصرة، إن هذه الشراكة أكثر من مجرد "عمليات مسح عينية"، أو أنشطة موسمية؛ إنها عملية تنطوي على

إشراك وتمثيل اللاجئين والمستفيدين في كل مرحلة من العمل بدءاً بالتخطيط، ومروراً بالتنفيذ، وانتهاءً بالتقييم والمراقبة/المتابعة.

لا بناء الإطار المفاهيمي للحل القائم على الحقوق: تتمثل هذه المنهجية في بناء الإطار المفاهيمي للحل القائم على الحقوق وتعميمه كمنهج لمواجهة وانهاء التهجير المستمر للفلسطينيين. يشكل هذا الإطار أساس التنظيم الحملات المجتمعية، والعمل مع الفئات المهنية والأكاديمية والدولية. هذا الإطار، الذي يجمع ما بين مستويات العمل المختلفة، يسمح لمركز بديل بتقديم مجموعة من البحوث النوعية والأنشطة المتميزة.

لا استراتيجية التغيير من الأسفل إلى الأعلى: انطلاقاً من قناعتنا بأن الحل الدائم لا يكون إلا بمعالجة قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، فإن مركز بديل يرى بأن العمل على مستوى القاعدة وأن العمل الجماعي للمجتمع المدني وحده يمكن له أن يشكل قوة الضغط اللازمة لخلق الإرادة السياسية اللازمة لتبني نهج الحل القائم على الحقوق. ضمن هذا السياق، يرى مركز بديل دوره كلاعب رئيس يحرك ويحفّز مبادرات المناصرة والحملات المجتمعية.

لقد وضع مركز بديل خطته الاستراتيجية للأعوام الخمسة المقبلة: "ترويج الحل القائم على الحقوق: تمكين أصحاب الحقوق والتأثير على المكلّفين" في ٢٠١٤. تنقسم الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ إلى هدفين محددين: الأول، تمكين أصحاب الحقوق عبر تطوير آليات العمل بشكل جماعي للتأثير على الرأي العام لتحقيق مزيد من التأييد لمنهج الحل القائم على الحقوق. والثاني، التأثير في المكلّفين من خلال تدخّلات المناصرة والأبحاث النوعية بالتركيز على ضرورة معالجة فجوات الحماية التي يواجهها الفلسطينيون عموماً، واللاجئون والمهجرون بشكل خاص. من هنا، تقوم وحدات العمل في مجال البحث، والمناصرة، والحملات الشعبية، بتصميم مخرجات إنتاجها، ومشاريعها، وأنشطتها السنوية ضمن خططها التنفيذية بما يخدم تحقيق هدفها الاستراتيجية.



حضور مركز بديل عالمياً

انضمام مركز بديل إلى المزيد من الإئتلافات وشبكات العمل واتساع التدخلات التي ينفذها عبر شبكة الإنترنت عكست حجم وصوله وتواصله عبر العالم



7,158,020

لاجئ فلسطيني

في مختلف دول العالم



79,630

زيارة وتصفح لموقع مركز بديل

على الإنترنت في العام ٢٠١٦



16,564

مشترك على موقع مركز بديل

على فيسبوك من ٥٥ دولة

آخر المستجدات على صعيد المؤسسة

“لظالما كان مركز بديل المؤسسة التي حلت بالعمل لديها، وذلك بسبب العمل الفذ الذي يؤديه على صعيد قضية اللاجئين الفلسطينيين. إنني الآن، بصفتي أحد أفراد طاقمه، أرى في مركز بديل مصدراً يبعث الأمل ومنازة تشع المعرفة. الأمل - حيث نشهد الآثار الإيجابية التي يفرزها عملنا على المجتمع الفلسطيني وعلى المجتمع الدولي والجهات المسؤولة. المعرفة - حيث التعلم المستمر الذي نحظى به من خلال عملنا مع موظفي المركز واستخدام موارده، والتحديات الحقيقية التي تصادفنا في عملنا مع الشركاء المحليين والدوليين”

موظف التحشيد المجتمعي

خلال العام ٢٠١٦، ملأ مركز بديل وظيفتين شاغرتين: وظيفة المناصرة والإعلام، ووظيفة التحشيد المجتمعي. في ذات الوقت، لم يتمكن المركز من ملء وظيفة “منسق البحث”، حيث لم يتمكن المرشحون من تجاوز فترة الاختبار والتجربة المقررة. ومن جانب آخر، تعاقد المركز مع مستشار لمساعدة المركز في مسائل التطوير التنظيمي وتقديم الدعم والإسناد لوحدة الشؤون الإدارية والمالية في عملها.

عمل مركز بديل على مراجعة الدليل الإجرائي الخاص بالإعلام والتواصل، وأعيدت كتابته وصياغته على نحو يعكس الإجراءات والبروتوكولات التي يعتمدها في اتصالاته الداخلية على وجه التفصيل. فضلاً عن العمل على دليل الإعلام والتواصل، أعد مركز بديل آلية ودليلاً لمعالجة الشكاوى وتقديم التغذية الراجعة عليها ووضعها موضع التنفيذ. ويمكن استخدام هذه الأداة الجديدة في رفع الشكاوى وتقديم التغذية الراجعة عليها على موقع المؤسسة أو عبر الهاتف باللغتين العربية والإنجليزية.

تم تغيير العملة التي يتداولها مركز بديل في عملياته المالية من اليورو إلى الشيكل، وهو الآن في طور مراجعة سلم الرواتب الذي يعتمده من أجل مواءمته مع التحديات التي يتطلبها قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني. وسوف يعيد المركز النظر في هيكلته الهرمية والتنظيمية في غضون الأشهر المقبلة.

يفتخر مركز بديل بقدرته على جذب واستقطاب متدربين/متطوعين يتحلون بالحيوية والنشاط ويملكون خلفية تعليمية مناسبة للعمل لديه وتقديم العون والمساعدة في تنفيذ برامج المنظمة أو في إعداد الأبحاث والدراسات. في ذات الوقت يوفر مركز بديل لهم الفرصة للتعلم وصقل مهاراتهم وتطويرها في بيئة تؤمن لهم الدعم والمساندة التي يحتاجون إليها. ونحن نعبر عن شكرنا للمتدربين الذين انتسبوا إلى مركزنا خلال العام 2016 على عملهم وتفانيهم. وقد استضاف مركز بديل 15 متدرباً/ة من فلسطين ومن خارجها خلال هذا العام.



الخطة الاستراتيجية للأعوام 2014-2018

المحور الأول: تمكين أصحاب الحقوق

يركز هذا المحور على تنظيم الدورات التدريبية، وتطوير المهارات، وتنظيم اللقاءات وتوفير الفرص والأدوات والوسائل التي تلزم الشباب والنساء الفلسطينيات والمنظمات المجتمعية/القاعدية الفلسطينية التي تزاوُل عملها في المناطق المهمشة (مثل المنطقة 'ج'، والقدس ومخيمات اللاجئين) من أجل تمكينهم من رفع صوتهم والتعبير عن قضاياهم، وتعزيز مشاركتهم في مجتمعاتهم، والعمل مع الائتلافات والشبكات وأصحاب المصلحة للمطالبة بحقوقهم وإنجازها.

الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين



ضمن فعاليات الاجتماع السنوي الثاني، بيت لحم، ٢٠١٦

نظّم مركز بديل، باعتباره أحد الأعضاء المؤسسين للشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، الاجتماع السنوي الثاني للشبكة أواخر العام 2016 في مخيم الدهيشة للاجئين. وقد خلص الاجتماع إلى إعداد خطة عمل وصياغة بيان تعلن فيه الشبكة عن إطلاقها حملة ممتدة تحت شعار: " العدالة والكرامة والسلام الدائم في تنفيذ القرار 194 " وذلك تمهيداً لمئوية اصدار وعد بلفور وسبعينية النكبة. ويشكل هذا العمل تنويجاً لسنة من النجاح يعزز للشبكة التي ارتفع عدد أعضائها من 17 مؤسسة إلى 33 مؤسسة خلال العام 2016. وما من شك في أن الحماسة والطاقة المتجددتين التي يزرخ بهما الأعضاء الجدد ستقودان النجاح الذي ستسجله الشبكة خلال العام 2017.

أعد مركز بديل خطته الاستراتيجية للأعوام 2014-2018 تحت عنوان: 'ترويج الحل القائم على الحقوق: تمكين أصحاب الحقوق والتأثير على المكلفين' وذلك على أساس من التعاون الوثيق مع جمهور المستفيدين والمؤسسات الشريكة وأصحاب المصلحة المعنيين بعمله.

لقد أسس مركز بديل نفسه كمؤسسة تعمل في مجال حقوق الإنسان، ومتخصصة في قضايا اللاجئين وملتزمة بأحكام القانون الدولي وقواعده. هدف المؤسسة العام يتمحور حول 'الإسهام في بلوغ وضع يحظى فيه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بالاحترام ويجري إنفاذهما وتطبيقهما في القضايا المتصلة بأبناء الشعب الفلسطيني، ولا سيّما اللاجئين والمهجرين منهم' وهو حجر الزاوية الذي ارتكزت عليه خططنا الاستراتيجية الثلاثة التي أعدناها من قبل. غير أن هذه الخطة تختلف عن سابقتها من ناحية أن الخطتين الأوليين كانتا تستندان إلى الآمال التي كانت معقودة على بلوغ حل عادل ووشيك لقضية اللاجئين الفلسطينيين أو حصول تحسّن في الوضع القائم الذي يعيشونه. بينما تعكس الخطة الحالية الواقع الراهن الذي يشهد إفلات المسؤولين الإسرائيليين من العقاب، واستشراء الانتهاكات وحالات الخرق الممنهجة التي ما تفتأ إسرائيل توقعها على القانون الدولي. وتأخذ هذه الخطة الاستراتيجية على محمل الجد الواقع السياسي الحالي الذي تعيشه فلسطين في مرحلة ما بعد أوسلو، حيث منحت تجربة العمل الطويلة للمركز قدرة أكبر على إعداد خطته وقياس النتائج والآثار التي تتمخض عنها.

وينقسم الهدف العام في الخطة الاستراتيجية للأعوام 2014-2018 إلى هدفين أكثر تحديداً: أولهما تمكين أصحاب الحقوق من العمل بصورة جماعية من خلال الحملات والشبكات بغية التأثير في الرأي العام وتوجيهه إلى منهج الحل القائم على الحقوق، وثانيهما التأثير في الجهات المسؤولة لدفعهم على تحمّل التزاماتهم في معالجة الفجوة في آليات الحماية التي يعاني منها الفلسطينيون على وجه العموم ولللاجئون المهجرون منهم على وجه الخصوص، من خلال المناصرة القانونية التي تستند إلى إعداد الأبحاث الجديدة والدقيقة والمهنية.

رصد التقدم المحرّز في المحور الأول: تمكين أصحاب الحقوق

نتائج ومخرجات المحور الأول (١ - ٣)

يعد مركز بديل خطط عمله وبرامجه سنوياً وذلك لكي يتأكد من أنه يحقق الغايات طويلة الأمد التي حددتها خطته الاستراتيجية، كما يتوخّى المركز في الوقت نفسه القدر الكافي من المرونة التي تيسر له الاستجابة للحالات الطارئة. وفيما يلي النتائج التي حققها المركز خلال العام 2016، والطريقة التي نجح فيها في بلوغ غاياته وإخراجها إلى النور.

النتيجة الأولى: أصحاب الحقوق الفلسطينيين، ولا سيما النساء والشباب، يملكون الوسائل والفرص التي تتيح لهم التأثير في الرأي العام؛

لا لا التحق 111 طالباً بالمساق التعليمي الجامعي الذي ينفّذه مركز بديل تحت بعنوان: "القانون الدولي للاجئين: اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي"؛

لا لا شاركت 98 امرأة في ورشتي عمل وزيارة ميدانية في سياق برنامج تمكين المرأة؛

لا لا شارك 30 شاباً وشابة في مشروع "عين على القدس"، حيث اتخذوا قراراً جماعياً بتحقيق أهداف تتخطى تلك المقررة في المشروع ونظموا معرضاً متعدد الوسائط لما أنتجه المشروع؛

لا لا شارك 45 شاباً وشابة في "مدرسة العودة الصيفية" التي ينظمها مركز بديل - حيث يعمل عدد منهم في هذه الآونة على إنجاز التحضيرات اللازمة لإطلاق الموسم المقبل للمدرسة الصيفية بدعم من المركز.

النتيجة الثانية: الأفراد والمجتمعات والشبكات الفلسطينية تنشط على مستويات متعددة بغية تعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي؛

النتيجة المتوسطة (2-1): الفرصة/المنصات متاحة أمام المجتمع المدني الفلسطيني لإسراع صوته

لا لا أطلق مركز بديل ما مجموعه 34 مبادرة مجتمعية في العام 2016 مع المنظمات المجتمعية والمؤسسات القاعدية والائتلافات الشريكة؛

لا لا أنتج المركز ونشر ثمانية أفلام وثائقية خلال العام 2016؛

لا لا جائزة العودة السنوية؛

● جرى تقديم 85 مشاركة ضمن مسابقة البوستر المركزي للنكبة؛

● شارك ما يزيد عن 700 شاباً وشابة في مسابقة "نحن من هناك" الالكترونية. ونالت ثلاث نساء المراتب الأولى من بين الفائزين الخمسة الأوائل في هذه المسابقة.

النتيجة المتوسطة (2-2): الشبكات والائتلافات الفاعلة ضمن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم أصبحت موجودة وتستقطب أعضاء جدداً وتنفذ النشاطات المنوطة بها على

أهداف المحور	المؤشرات	أين نحن الآن	الفعاليات المقررة في العام 2017
تعزيز قدرات أصحاب الحقوق، ومجتمعات وفئات اللاجئين، والمنظمات المجتمعية والائتلافات الفلسطينية بغية تمكينها من العمل بصورة جماعية	إنشاء ائتلافات وشبكات إقليمية ودولية لمساندة قضية اللاجئين الفلسطينيين ومناصرتها	طوّرنّا وعززنا وعملنا بالشراكة مع ما يزيد على 30 منظمة مجتمعية فلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية بعد أن وقّعنا على 7 مذكرات تفاهم معها	مواصلة العمل على تفعيل الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، ترويج أكبر وتنظيم مركز لفعاليات مواجهة النكبة
	أصحاب الحقوق وفئات اللاجئين والمنظمات المجتمعية والائتلافات الفلسطينية على وعي وإدراك لماهية التوجه للحل القائم على حقوق الإنسان وتبنيه، ويتحلون بالمهارات ويملكون القدرة على تنفيذ الأعمال الجماعية وتعزيز حقوقهم وترسيخها	الوصول إلى آلاف الفلسطينيين في جميع أرجاء العالم من خلال المطويات وأدوات الوسائط المتعددة ووسائل الإعلام وإشراكهم في الحملات.	مواصلة العمل على تطوير الأدوات التثقيفية والإعلامية وتعميمها على المستوى العالمي إطلاق المنصات وخلق المزيد من الفرص التي تتيح مشاركة أوسع للفلسطينيين
	بروز جيل جديد من المدافعين/القادة في ميدان حقوق الإنسان (من النساء والشباب) ممن ينشطون على المستويات المحلية والوطنية والدولية	تنظيم مخيم الشباب بالشراكة مع 10 منظمات مجتمعية من شركائنا على كلا جانبي الخط الأخضر. وفي سياق مشروع تمكين المرأة، عقد مركز بديل محاضرتين حول الترحيل القسري في جامعة بيت لحم	تنظيم مخيم الشباب للعام 2017 ومشروع "عين على القدس" بغية الوصول إلى عدد أكبر من الشباب وتمكينهم. الاستمرار في تقديم المحاضرات والمساقات في الجامعات المحلية بالشراكة مع دوائر القانون فيها
	تحسن القدرات المؤسسية لمركز بديل وهو ما ينعكس على فاعلية إدارته وبرامجه وموارده البشرية.	تنظيم ورشات عمل استهدفت طاقم الموظفين إعداد دليل الإعلام والتواصل وضع آلية معالجة الشكاوى موضع التطبيق	تنظيم المزيد من ورشات العمل التي تستهدف طاقم الموظفين ضمن خطة متكاملة. إعداد دليل المتابعة والتقييم مراجعة الهيكلية التنظيمية والدليل المالي ودليل الموارد البشرية.

المسابقة الالكترونية الأولى: "نحن من هناك"

"استثارت طبيعة الأسئلة حماستي، ودفعني إلى البحث وخوض النقاشات مع أفراد أسرتي وأصدقائي لكي أتوصل إلى الإجابات الصحيحة. لم يكن يدور في خدي أن المسابقة ستحتني على الاستزادة في القراءة."

أحد الفائزين في المسابقة

نجح مركز بديل في استقطاب ما يزيد على 700 مشارك ومشاركة في أول مسابقة ثقافية إلكترونية أطلقها على شبكة الإنترنت. وقد تألفت هذه المسابقة من ثلاث مراحل، اشتملت كل مرحلة منها على 10 أسئلة ضمن سقف زمني محدد. وقد عبّر المشاركون/ات عن حماسهم منذ الإعلان عن المسابقة، وساعدوا على الترويج لها في مناطق سكناهم. كما شدّد هؤلاء المشاركون/ات، خلال تواصلهم مع مركز بديل عبر موقعه الإلكتروني، على أهمية المسابقة في نظر الفلسطينيين بسبب طبيعة الأسئلة التي أسهمت في رفع مستوى وعيهم على نحو يثير اهتمامهم. وكان التسجيل في المسابقة مفتوحاً أمام أي شخص يتحدث اللغة العربية. وبذلك، استقبل المركز مشاركات من دول مختلفة حول العالم.



المستويات المحلية والوطنية والدولية.

- لا لا توسعت عضوية الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين من 17 عضواً إلى 33 عضواً، وعقدت اجتماعين لجميع المؤسسات الأعضاء، وأطلقت حملة تمتد لسنوات تحت شعار: "العدالة والكرامة والسلام الدائم في تنفيذ القرار 194"؛
- لا لا شاركت الشبكة بفعالية في مسابقة "نحن من هناك" الالكترونية؛
- لا لا اضطلعت الشبكة بدور بارز في فعاليات مواجهة "النكبة المستمرة" في ذكراها الـ 68.
- النتيجة المتوسطة (2-3): أصبح يتوفّر للمجتمع المدني الفلسطيني (والدولي) الأدوات اللازمة له لفهم الأسباب الجذرية للصراع، وأتيحت له فرصة الوصول إلى هذه الأدوات وتوظيفها
- لا لا اطّلع ما يزيد على 4,500 متصفح على مجلة المجلد (عدد ربيع 2016) والمقالات الواردة فيها؛
- لا لا أصدر مركز بديل أربعة أعداد من جريدة حق العودة واطلع أكثر من 3,200 متصفح على هذه الأعداد والمقالات المنشورة فيها؛
- لا لا أنتج مركز بديل 5,000 بلورة "تي شيرت" خاصة بفعاليات النكبة وقام بتوزيعها محلياً ودولياً.
- لا لا طبع المركز 11,000 بوستر خاص بفعاليات النكبة وقام بتوزيعها محلياً ودولياً.
- لا لا صمم المركز 3,045 مطوية دعوية وطبعها ووزعها.
- لا لا طبع المركز 16,000 بطاقة بريدية/بوستكارد خاصة بفعاليات النكبة وقام بتوزيعها محلياً ودولياً.
- لا لا طبع المركز رزنامة مركز بديل للعام 2017 وقام بتوزيعها محلياً ودولياً.
- لا لا انتج بديل 1,000 بلورة لحملة "العدالة والكرامة والسلام الدائم في تنفيذ القرار 194".
- النتيجة المتوسطة (2-4): إدراج أفكار المجتمع المدني الفلسطيني ضمن منشورات ومطبوعات مركز بديل
- لا لا نشر ثلاثة مقالات لكتّاب فلسطينيين وقصيدة شعرية في مجلة المجلد، كما أن جميع المقالات التي نشرت في جريدة العودة كانت لكتّاب فلسطينيين، باستثناء مقالة واحدة.
- لا لا أجرى مركز بديل 51 مقابلة استهدف ضحايا سياسات التهجير الإسرائيلية استخدم أغلبها لتدعيم أبحاثه ودراساته. وقد أجريت 15 مقابلة من تلك المقابلات مع نساء.
- لا لا شارك 85 فنانا وفنانة فلسطينية في حفل أفضل بوستر ضمن مسابقة جائزة العودة.

مخيم "العودة" الشبابي السنوي

يُعد مخيم العودة السنوي للشباب أحد المشاريع التي يراعاها مركز بديل والتي تستجيب للاحتياجات التي يعبر عنها الشبان الفلسطينيون. وقد تمكن المشاركون/ات في هذا المخيم من الالتقاء مع أقرانهم الذين حضروا من جميع أنحاء فلسطين، وأقاموا العلاقات معهم وعملوا معاً في برنامج مكثف أثبتوا فيه تحديهم للفصل الذي تفرضه السياسات الإسرائيلية. وحسبما ورد على لسان أحد المشاركين في المخيم: "لقد يشتر لي مخيم العودة الفرصة للوقوف على الانقسام بين أفراد المجتمع الفلسطيني". فضلاً عن ذلك، تواصلت مجموعة من المشاركين مع مركز بديل من أجل تيسير العمل على تنظيم مخيم شبابي آخر ومساندته بغية إشراك عدد أكبر من الشبان في الأنشطة التي تعزز التماسك الاجتماعي فيما بينهم. وينطوي هذا المخيم التثقيفي على تجربة فريدة ونادرة تسهم في تمكين الشبان الفلسطينيين على كلا جانبي الخط الأخضر.



النتيجة الثالثة: مركز بديل كمؤسسة حقوقية يصبح أكثر كفاءةً مع تميّزه بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة والفعالية

النتيجة المتوسطة (1-3): تم مأسسة الإجراءات والسياسات التنظيمية في أدلة إجرائية وتدريبية فاعلة.

لا لا تمت مراجعة الدليل الإجرائي الخاص بالإعلام والتواصل والعمل على تنقيح بنوده وتفصيلها على نحو يعكس الإجراءات والبروتوكولات التي يعتمدها المركز في اتصالاته الداخلية والخارجية.

لا لا طوّر المركز آلية لمعالجة الشكاوى وتقديم التغذية الراجعة عليها ووضعها موضع التنفيذ وعمل كتابة دليل إجرائي خاص بها.

النتيجة المتوسطة (2-3): يعالج مركز بديل نقاط الضعف التي تعتريه ويبني على نقاط قوته ويعززها، ويحافظ على عدد مخرجاته أو يزيد بها ضمن حدود الموارد المالية المتوفرة له. وقد وضع المركز نصب عينيه بناء قدرات موظفيه الحاليين وتعزيزها، ويعمل على زيادة موارده البشرية بغية إنجاز الاهداف التي قررها ضمن خطته:

لا لا تم إعداد جميع تقارير المؤسسة ونشراتها الإخبارية وأنجز التدقيق المالي السنوي وأقره في أوقاتها المحددة دون تأخير.

لا لا اختتم موظفان من وحدة الشؤون الإدارية والمالية الدورة التدريبية التي التحقوا بها في مجال الأمن الرقمي ومكافحة الفساد.

لا لا اختتم أحد موظفي وحدة الشؤون الإدارية والمالية دورة تدريبية مدتها 60 ساعة على موقع على شبكة الإنترنت حول أمن المؤسسات.

لا لا نظم المركز ورشتي عمل استهدفت جميع الطاقم العامل، تناولت الورشة الأولى إدارة المشاريع، والورشة الثانية تناولت مهارات تقييم الزملاء والتقييم الذاتي.

لا لا نظم المركز دورة تدريبية لموظفيه حول الآثار التي يترتب عليها إقرار الحكومة الفلسطينية لقانون الضمان الاجتماعي الجديد.

لا لا عين المركز موظفين في وحدة التفعيل المجتمعي، مركز المناصرة والإعلام ومركز التحشيد المجتمعي.

لا لا تعاقد المركز مع مستشار لمساعدته في مسائل التطوير المؤسسي وتقديم الدعم والإسناد لوحدة الشؤون الإدارية والمالية في عملها.

لا لا استقطب المركز اثنين من المتدربين الفلسطينيين وأربعة من المتدربين الأجانب خلال العام 2016 في مقره الرئيسي في بيت لحم.

لا لا قدم مكتب مركز بديل في جنيف المساندة في إرشاد ستة متدربين وثلاثة مساعدين قانونيين في مجال المناصرة.

ترابط التمكين والتأثير

حملة تسلط الضوء على

قمع إسرائيل للشعب الفلسطيني واضطهاده



في ظل تصاعد الاعتداءات التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، أطلق مركز بديل حملة تستهدف إبراز الاستخدام المفرط للقوة باعتبارها محوراً من المحاور التي تؤلف سياسة القمع الإسرائيلية.

ففي يوم 23 آب، 2016، نشر مركز بديل تقريراً يتناول فيه السلوك الممنهج الذي تسلكه قوات الاحتلال الإسرائيلية في استهداف الشبان الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. يركز هذا التقرير على الوضع الذي ساد في مخيم الدهيشة، حيث أطلق جنود الاحتلال النار على 18 شاباً فلسطينياً وأصابوهم في أرجلهم في الفترة الواقعة بين أواخر شهر تموز ومنتصف شهر آب 2016. وقد تعزز ما لا يقل عن ثمانية من هؤلاء الشبان لإصابات مباشرة في ركبهم. وقد اقترنت هذه السياسة مع تهديدات سبق وصرح بها أحد ضباط جيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث قال مهدداً عدداً من الشبان: "رح أخلي كل شباب المخيم معاقين"، "رح أخليكو كلكو تمشوا على عكازات وكراسي معاقين". وفي العام 2016 وحده، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما يربو على 80 مواطناً فلسطينياً وأصابتهم بجروح في سياق تلك الحملة.

وقد أثار هذا التقرير، الذي استند إلى شهادات وأدلة قدمها سكان المخيم، ردود فعل واسعة النطاق في وسائل الإعلام المحلية والعالمية. حيث اقتبست 67 مؤسسة إعلامية عن تقريرنا في مقالاتها التي تناولت حملة استهداف الشبان الفلسطينيين وإصابتهم في ركبهم. كما أنتجت شبكة الميادين الإعلامية العربية فيلماً وثائقياً عنوانه "حرب الإعاقة"، حيث استندت في إعداد مادته إلى البحث الذي أجراه مركز بديل وأجرت مقابلة مع أحد موظفي المركز في هذا الشأن.

وقد أفرز العمل مع أصحاب الحقوق وضحايا سياسات القمع وجمع رواياتهم وتعميمها وتبادل قصص المصمود في مواجهة حالات الخرق الجسيمة التي تمس القانون الدولي أثراً لا يستهان به على الرأي العام.

الترحيل القسري للسكان

سلسلة أوراق العمل

نشر مركز بديل ورقة أخرى من سلسلة أوراق "التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية" خلال العام 2016. وتناولت الورقة التي صدرت تحت عنوان "قمع المقاومة"، القمع والاضطهاد الإسرائيلي بوصفه سياسة ترمي إلى خلق "بيئة قهرية" لتهجير السكان الفلسطينيين وترحيلهم قسراً عن بيوتهم وأرضهم. فضلاً عن ذلك، وفي إطار استكمال سلسلة الأوراق التي ترصد السياسات التي تنتهجها إسرائيل في التهجير القسري، باشر مركز بديل العمل على إجراء بحث لإنتاج دراسة حالة تُعنى بالتركيز على السياسات الرئيسية التي تتبعها إسرائيل في تهجير السكان الفلسطينيين قسراً من البلدة القديمة في مدينة الخليل. وقد ساعدت دراسة الحالة هذه، التي أعد المركز معها ملخصاً مقتضباً بالنتائج التي خلصت إليها وأنتج فيلماً حولها، في تسليط الضوء على الطريقة التي يتدخل فيها الاحتلال في تشكيل الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين من سكان في البلدة القديمة بمدينة الخليل والمواقع التي تفضي فيها هذه السياسات إلى ترحيلهم قسراً عن ديارهم بصورة مباشرة أو تخلق بيئة قهرية تجبرهم على الرحيل عنها.

وقد استندت ورقة البحث ودراسة الحالة المذكورتين في جانب كبير منهما إلى الشهادات التي أدلى بها المواطنون الفلسطينيون الذين تعرضوا أو يتعرضون لخطر التهجير القسري من بيوتهم وديارهم وإلى التجارب التي عايشوها في ذلك. وقد حذت هذه الشهادات بمرکز بديل إلى الاعتقاد بوجود حجة قوية تستدعي رفع تقرير ثانٍ إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحيث تفضي لا محالة إلى التأثير في أصحاب القرار وحضهم على التصرف على نحو يتلاءم مع القوانين الدولية.

وقد تكفل هذا العمل بتوجيهنا نحو الارتقاء بمستوى الاتصال والتنسيق بين وحدات المركز وتطويره. وسوف نعمل على توحيد هذه الإجراءات لكي نضمن إنجاز أعمالنا في الوقت المقرر ونكفل فعاليته ونجاعته.

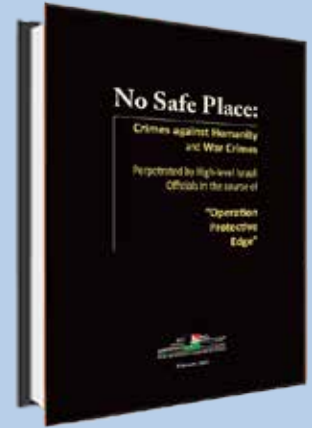


المحور الثاني: التأثير في المُكَلِّفِين

ما يميز هذا المحور أنه يقوم على إنتاج الأبحاث والتحليلات القانونية التي تتسم بأهميتها وعينتها ودقتها المهنية واستنادها إلى مصدرين أساسيين: أولهما التوثيق المباشر للانتهاكات والجرائم الواقعة على حقوق الإنسان، وما يقترن بذلك من أطر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. توظّف هذه الأبحاث والتحليلات القانونية في جميع البرامج التي ينفّذها مركز بديل بغية التوعية بالأسباب الجذرية للصراع والتعرف عليها، والوقوف على الفجوة التي تشوب الحماية الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني، وتوفير سبل الانصاف التي تكفلها الأطر المذكورة من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم بمشاركة المسؤولين عن الالتزامات وإشراكهم في إنفاذه. ولهذه الغاية، يتمتع مركز بديل بصفة استشارية خاصة لدى هيئة الأمم المتحدة على أساس إطار اتفاقية شراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وعلاوة على ما تقدم، يعمل مركز بديل على تفعيل شراكاته وعضويته في الائتلافات والشبكات المختلفة بغية التواصل مع نطاق أوسع من الفئات المستهدفة ومناصرتها.

التقرير الذي رفعه مركز بديل إلى المحكمة الجنائية الدولية

رفع مركز بديل تقريراً بعنوان: "لا وجود لمكان آمن: جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها مسؤولون اسرئائليون يشغلون مناصب عليا خلال عملية 'الجرف الصامد'" إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في شهر شباط 2016. وقد نشر المركز هذا التقرير بصفة رسمية على هامش الجلسة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، واصل المركز مساندة المحكمة الجنائية الدولية في عملها من خلال رفدها بالمزيد من المعلومات في سياق الدراسة الأولية التي ما تزال تجريها في هذا الشأن.



وفي إطار المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، استجاب مركز بديل للإحاطة التي أصدرها مكتب المدعي العام في أواخر شهر تشرين الثاني، والتي دعا فيها إلى إجراء تحقيق رسمي في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل خلال الحرب التي شنتها على قطاع غزة في العام 2014.

رصد التقدم المحرّز في المحور الثاني: التأثير في المُكَلِّفِين

أهداف المحور	المؤشرات	أين نحن الآن	فعاليات مقررة في العام 2017
التأثير في أصحاب القرار للوفاء بالتزاماتهم من أجل معالجة الفجوة التي تشوب الحماية الدولية الواجبة للفلسطينيين	تطوير الصلاحيات الإنسانية والقانونية الموكلة إلى وكالة الأونروا وتعزيزها	- عمل مركز بديل على تيسير النقاشات مع أعضاء اللجان الشعبية والأكاديميين وممثلي المنظمات المجتمعية العاملة في تجمعات اللاجئين وموظفي الأونروا في فلسطين حول التحديات التي تواجهها الوكالة في عملها.	سوف يواصل مركز بديل مساعيه التي ترمي إلى مساندة وكالة الأونروا والتنسيق معها ومساعدتها في الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، المركز يعمل على إعداد ورقة عمل حول التحديات التي تواجه الوكالة والفرص المتبشرة أمامها، سيتم إصدارها خلال العام 2017.
إدراج المادة 1(د) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 ضمن التشريعات المحلية للدول	قدم مركز بديل الاستشارات القانونية للمحامين المتخصصين في قضايا طالبي اللجوء/ اللاجئين حول التهجير الثانوي الذي يتعرض له الفلسطينيون من بلدان عدة. وقد ثبت أن كتاب بديل "سد فجوات الحماية" المتخصص في المادة 1(د) من قانون اللاجئين، يشكل مصدراً مهماً لا يستغني عنه المحامون والمحاكم والدول حول مسألة حماية اللاجئين.	- المشاركة في ورشة العمل السنوية التي تضم أصدقاء الأونروا من الأكاديميين في المملكة المتحدة، والتي استضافته جامعة إكسيتر. وقد تناولت تلك الورشة دور الأونروا بصفتها جهة ترسي دعائم الاستقرار في الشرق الأوسط، ونقاط قوتها ونقاط ضعفها، إلى جانب الحلول المحتملة والبدائل المتصلة بالعجز المالي المزمن الذي يعصف بموازنتها.	من المقرر أن يغطي عدد الشتاء من "مجلة المجدل" قضية اللاجئين في أوروبا (ولا سيما اللاجئين الجدد الذين توافدوا عليها من سوريا) وذلك استكمالاً لعدد السنة الماضية. ومن شأن البحث الدقيق الذي يتناول هذه القضية أن يشكل أداة للمناصرة الدولية التي ترمي إلى تضمين المادة 1(د) من اتفاقية اللاجئين ضمن التشريعات الوطنية.

إقرار أهمية الحقوق في بلوغ سلام عادل، والإقرار بعدم انطباق 'اتفاقية اوسلو للسلام' مع منهج الحقوق وقصورها والاقصر بقصور منهج الدعم الانساني الذي لا يتجاوز كونه توجّهاً إنسانياً و/أو المنهج الذي تحركه دوافع سياسية محضة للتعامل مع قضية اللاجئين.	- إعداد ونشر دراسة حالة تكميلية لدعم سلسلة الأوراق الخاصة بالتهجير القسري للسكان. - إعداد ونشر ملخص لدراسات الحالة من أجل إتاحة الفرصة لدائرة أوسع من القراء للاطلاع عليها. - إصدار ورقة العمل رقم (19) من سلسلة أوراق التهجير القسري للسكان، بعنوان "قمع المقاومة" - المشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان (آذار وحزيران وأيلول 2016) للتأثير في قرارات الأمم المتحدة.	- ما زال العمل متواصلًا على إعداد بقية الأوراق ضمن سلسلة أوراق التهجير القسري للسكان. - إجراء الأبحاث اللازمة لإنتاج المزيد من دراسات الحالة لتعزيز سلسلة أوراق العمل المذكورة ونشرها. - مواصلة المشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. - توجيه المذكرات إلى هيئات الأمم المتحدة ورفع تقرير ثانٍ إلى المحكمة الجنائية الدولية. - مواصلة العمل على إعداد البيانات الإعلامية بالشراكة مع أعضاء الائتلافات والشبكات التي نشارك فيها.
--	---	--

نتائج ومخرجات المحور الثاني (٤ - ٦)

النتيجة الرابعة: الأبحاث الدقيقة والمهنية والعينية التي تحلّل الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة بحق أبناء الشعب الفلسطيني متوفرة ومتاحة أمام أصحاب الحقوق والمكافئين المسؤولين عن الالتزامات.

النتيجة المتوسطة (1-4): إنتاج الأبحاث والتحليلات القانونية الدقيقة وإتاحتها للمعنيين/ أصحاب المصلحة.

ترجم مركز بديل كتابه: "اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل ٢٠١٣-٢٠١٥" (الإصدار الثامن)، ونشره باللغة العربية.

أنتج المركز ورقتي عمل الأولى بعنوان: "إنفاذ نظام استصدار التصاريح" (بالعربية والإنجليزية) والثانية بعنوان: "قمع المقاومة" (بالإنجليزية، وهي قيد الترجمة).

إعداد دراسة حالة تكميلية لرفد سلسلة أوراق العمل، بحيث تتناول سياسات التهجير القسري التي تستهدف سكان البلدة القديمة في مدينة الخليل، وأصدر المركز ملخصاً موجزاً عن دراسة الحالة هذه وأنتج فيلماً وثائقياً قصيراً تحت ذات العنوان.

النتيجة المتوسطة (2-4): الأبحاث والتحليلات القانونية التي ينشرها مركز بديل تشمل على مصادر أولية وبيانات شاملة

جمع مركز بديل ما يربو على 50 شهادة لفلسطينيين من ضحايا سياسات التهجير الإسرائيلية، من بينهم 15 شهادة لفلسطينيات.

شارك 3,000 لاجئ فلسطين في تعبئة استمارات المسح الشامل.

أفضى تحقيق أجراه المركز حول ارتفاع نسق "الاستخدام المفرط للقوة" ضد الفلسطينيين وخصوصاً الشباب منهم، إلى نشر ثلاثة بيانات حظيت بتغطية واسعة في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

النتيجة الخامسة: من شأن التدخلات المدروسة التي تقترن مع التحليلات القانونية التي تركز على الفجوة التي تعترض الحماية الواجبة للاجئين الفلسطينيين، والموجهة إلى هيئات الأمم المتحدة والأطراف السياسية الفاعلة، أن تؤثر عليها وتدفعها إلى اتخاذ خطوات للوفاء بالالتزامات الواقعة عليها تجاه الفلسطينيين.

النتيجة المتوسطة (1-5): تمكين أجهزة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها من الوصول إلى مصادر معلومات موثوقة متصلة بالانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

المشاركة في ثلاث جلسات عقدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (12) تدخلاً اشتملت على بيانين خطيين، وسبعة بيانات شفوية وثلاث فعاليات موازية نظمت على هامش الاجتماعات).

توجيه مذكرة خطية إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 بالشراكة مع مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. وقد ركزت هذه المذكرة على البيئة القهرية التي يعمل في ظلها المدافعون عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس.

العمل المشترك مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتقديم الإحاطات للجنة الدائمة.

إطلاق عدة جولات من المشاورات مع اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

رفع تقارير الظل إلى لجنة مناهضة التعذيب بالشراكة مع منظمات فلسطينية أخرى تعمل في مجال حقوق الإنسان.

إحاطة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

حاطة المقرر الخاص الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967.

رفع تقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية وعقد اجتماع ثنائي مع مكتب المدعي العام وإصدار بيان صحفي ردًا على تقرير الحالة الصادر عن المحكمة.

النتيجة المتوسطة (2-5): حدوث تحول في خطاب المسؤولين وأصحاب القرار، حيث بات يقز ويتبنّى التحليل الذي يرى فيه مركز بديل أن السياسات الإسرائيلية تشكل تهجيراً قسرياً وجريمة دولية وأنها تنفّذ في سياق سياسة شاملة وممنهجة.

المصدر	الاقتباس
الأمين العام للأمم المتحدة	"تهجير السكان وإعادة توطينهم في مناطق سكنية بديلة، نتيجة لأوامر الهدم، ووجود بيئة قهرية يمكن أن يبلغا حد جريمة التهجير والإجلاء القسريين للأفراد والجماعات، بما يتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان" (التقرير المقدم للجمعية العام، كانون الثاني 2016)
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)	"تواجه الكثير من الأسر والتجمّعات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خطر التهجير القسري نتيجة للممارسات الإسرائيلية التي خلقت بيئة قهرية تمارس عليهم الضغوط للرحيل، وخاصة بسبب عدم توفر رخص البناء، والتي من المستحيل تقريباً الحصول عليها." (نشرة الشؤون الإنسانية الشهرية، أيار 2016)
وكالة الأونروا	أقرت الوكالة أن تنفيذ أوامر الهدم التي تمس البدو الفلسطينيين على وجه الخصوص، "تعزز من البيئة القهرية القائمة في الأصل، حيث تتسبب في تهجير وطردها التجمّعات البدوية من الأراضي التي يقطنون عليها منذ عقود".
مؤسسة دياكونيا (وهي منظمة سويدية لتقديم المعونات الإنسانية)	نشرت المؤسسة تحليلاً قانونياً: يشدد على أن مجموعة من السياسات التي تنفّذها إسرائيل في جميع أنحاء الضفة الغربية تقف وراء التهجير القسري الذي يستهدف سكانها. ويشدد على أن هذا التهجير القسري يرتقي في بعض الحالات ويستوفي أركان الجريمة ضد الإنسانية.
فريق المشورة القانونية التابع للأمم المتحدة	وبين مسؤولي الدول الأطراف الثالثة عن هذه الانتهاكات. (كانون الثاني 2016).
منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية	اعتمد جميع أعضاء الفريق المسودة النهائية للإطار القانوني بشأن الترحيل القسري.
	"يقع تجمع جبل البابا في شرق القدس ضمن منطقة مخطط لها أن تكون جزءاً من توسعة مستوطنة "معاليه أدوميم" (خطة E1)، وهو أحد التجمّعات الـ46 في وسط الضفة الغربية، والذين يعتبرون الأكثر عرضة لخطر التهجير القسري. ويؤدي تدمير المنازل ومصادر كسب الرزق إلى خلق ضغوط على الأسر للرحيل، مما يؤدي إلى تفاقم خطر التهجير القسري الذي قد يُعتبر انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة. وتم فعلياً في العام 2016 حتى كتابة هذا التقرير، هدم أو مصادرة ما يزيد عن 600 مبنى في الضفة الغربية، وهذا الرقم يتجاوز بكثير إجمالي عمليات الهدم والمصادرة لعام 2015 برمته. وبسبب هذه العمليات هُجّر 900 شخص من منازلهم وتضررت مصادر كسب الرزق لـ 2500 شخص آخر." (بيان صحفي، أيار 2016)

النتيجة المتوسطة (3-5): اتخاذ الإجراءات من جانب المسؤولين وأصحاب القرار للوفاء بالتزاماتهم تجاه الفلسطينيين

صدرت خلال العام 2016 ثلاثة قرارات تتطرق على وجه الخصوص إلى الآثار التي تفرزها السياسات الإسرائيلية الممارسة على الشعب الفلسطيني:

- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (A/HRC/31/L.38)، الذي يسعى إلى ضمان المساءلة في 'جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرق القدس'، ويطلب من المفوض السامي أن يجري 'استعراضاً شاملاً يتناول بالتفصيل حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى جميع الأطراف منذ عام 2009'.
- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (A/HRC/31/L.39) الذي يطلب من المفوض السامي لحقوق الإنسان "إعداد قاعدة بيانات تضم جميع مؤسسات الشركات المتورّطة في الأنشطة المبيّنة بالتفصيل في الفقرة 96 من التقرير المذكور آنفاً"، وهو التقرير الذي يستعرض أنشطة بناء المستعمرات، وعرض قاعدة البيانات هذه على الجمعية العامة سنوياً.
- اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم (2334) بشأن انعدام الصفة القانونية للمستوطنات/المستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس.

النتيجة السادسة: المجتمع المدني الدولي يبدأ بتبني نهج الحلّ القائم على الحقوق في البيانات الصادرة عنه

النتيجة المتوسطة (1-6): المجتمع المدني الدولي يعي ويواصل الاسترشاد بنهج الحلّ القائم على الحقوق الذي يعتمده مركز بديل في عمله.

- لا استضاف مركز بديل 55 مجموعة، تضم ما مجموعه 1,055 مشارك ومشاركة.
- لا تنظيم جولات ميدانية تثقيفية في أيرلندا والولايات المتحدة وإسبانيا والتواصل مع المئات من الأشخاص، بمن فيهم مسؤولين حكوميين وسياسيين.
- لا المشاركة في جلسة مراجعة وتحشيد لوجوب المساءلة مع برلمانيين في الاتحاد الأوروبي.
- لا المشاركة الفاعلة مع شركاء ومجموعات تقدم المعلومات والمناصرة فيما يتصل بتواطؤ الشركات في انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين.
- لا المشاركة في ثلاثة مؤتمرات دولية.
- لا العمل المشترك مع منظمة "الصوت اليهودي من أجل السلام" في ثلاث حلقات دراسية دولية عبر شبكة الإنترنت حول قضايا تتصل بفلسطين.

النتيجة المتوسطة (2-6): انتشار المصطلحات التي يوظفها مركز بديل وتضمينها في البيانات الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية.

بينما جرى الاقتباس من تقارير مركز بديل وبياناته الصحفية 155 مرة خلال العام 2016، وردت الاقتباسات من التحقيقات الذي أجراه المركز حول استخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة ضد الفلسطينيين فيما يزيد على 65 وسيلة إعلامية.

ومن جملة الأمثلة على الاقتباسات المذكورة:

موقع (Electronic Intifada): "وحسبما ورد على لسان مركز بديل، وهو مؤسسة تعنى بحقوق الإنسان وتتخذ من بيت لحم مقراً لها، فقد هدد الكابتن نضال الشبان "قبل شن الاقتحامات وخلالها وبعدها، وفي أثناء جلسات التحقيق وخلال عمليات الاعتقال." (1 أيلول 2016).

موقع (Middle East Monitor): "ووفقاً لمركز بديل، فقد تعرض 30 شاباً من سكان مخيم الدهيشة للإصابة بالرصاص الحي منذ بداية العام الحالي، وكانت أغلب إصاباتهم في منطقة القدم والركبة." (26 آب 2016) - وقد جرى تبادل هذه المقالة ما يربو على 5,000 مرة على شبكة الإنترنت.

ومن بين وسائل الإعلام الدولية التي نشرت التقارير عن عمل المركز (World Bulletin) و(Huffington Post) و(Mondoweiss) و(Argentine Today) وتلفزيون (Hispan) على سبيل المثال لا الحصر.

لا لا ورجع عدد من المراسلين والصحفيين إلى المقالات والأبحاث التي أنتجها مركز بديل في العام 2000، في سياق تناول موضوعات راهنة مثل قضية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى قطعة أرض يملكها فلسطينيون في القدس، "Jerusalem of Trump: Where the president-elect might put the US embassy"

المزيد من التفاصيل: الرجاء تصفح النشرات الإخبارية الربعية على موقع مركز بديل:

<http://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/organisational-reports-ar/4528-newsletter-ar.html>

"Oslo is Dead: Alternative Approaches to Achieve Durable Solutions."

بعد موت عملية أوسلو السلمية:
منهجية جديدة للتوصل للحل الدائم

توسع هذا العدد ٥٨ من مجلة المجدل في تناول النتائج التي خلص إليها المسح الذي أجراه مركز بديل والذي شمل 3,000 لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان حول الحلول الدائمة. قدم العدد بمشاركة خبراء معروفين تحليلاً لأكثر المسارات التي يفضلها اللاجئون كجماعة وكأفراد وكمجموعات بؤرية فيما يتعلق بالحل الدائم. لقد أعاد العدد 58 من مجلة المجدل إلى الواجهة أصوات اللاجئين الذي غُيبت على مدى رده طويل من الزمن وقدم استعراضاً وافياً للبدائل الممكنة لاتفاقية أوسلو، وهي بدائل لا زالت متاحة أمام الفلسطينيين بحسب آرائهم.



نظرة إلى الوراثة، نظرة إلى المستقبل

التحديات

من جملة التحديات الرئيسية التي نواجهها في عملنا مع المجتمع المدني الفلسطيني الأثر التي يفرزها الوضع السياسي الراهن، وما ينجم عنه من أعمال عنف واضطرابات تعم المنطقة بأسرها. فقد استدعى اتساع نطاق انعدام الاستقرار وما تلاه من دمار وخراب - ناهيك عن الاحتياجات الإنسانية الماسة التي تمخضت عن التهجير الثانوي والحماية التي بات يلزم توفيرها لمن عانى هذا التهجير - تحولاً في مبادرات المناصرة من أجل الوقوف على هذه المسائل ومعالجتها. ومما يستحق التنويه بصفة خاصة خلال هذه الفترة هو ارتفاع المفزع لمعدلات استهداف الشباب الذين استهدفتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية وأصابتهم في أقدامهم وزكبتهم في عدد من المخيمات الواقعة في جنوب الضفة الغربية. وقد أدرجنا على سلم أولوياتنا دراسة الاستخدام المفرط للقوة والعقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل على أبناء الشعب الفلسطيني بعمومهم، وعلى الشبان الفلسطينيين بصفة خاصة، إلى جانب الالتزامات الأخرى التي كنا قد أوردناها في خطة عمل العام 2016.

وفي هذا الأثناء، ما تنفك إسرائيل ترتكب الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان وتقرّف جرائم الحرب بحق الفلسطينيين. ومما يبعث على القلق أن إسرائيل تحجم عن التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وألياتها، ولا سيما ما تقوم به من منع المقررين الخاصين من دخول الأرض الفلسطينية المحتلة (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة) والبعثات الخاصة (كلجنة التحقيق في الحرب على غزة)، حيث يتنافى هذا الأمر مع الالتزامات المترتبة على إسرائيل بصفتها عضواً من أعضاء الأمم المتحدة وطرفاً موقفاً على العديد من المعاهدات الدولية. وفي الواقع، تستدعي هذه التدابير استجابة مناسبة من جانب أسرة المجتمع الدولي حسبما تمليه الالتزامات الواقعة على الدول الأطراف الثالثة بموجب القانون الدولي. وفي هذا المقام، فنحن ندعو إلى إنجاز هذه الاستجابة الدولية من خلال شبكاتنا والصفة الاستشارية التي تتمتع بها لدى الأمم المتحدة، بالإضافة إلى إمكانية رفع تقرير ثانٍ إلى المحكمة الجنائية الدولية حول استخدام القوة المفرطة والعقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين.

ويوظف المدافعون عن حقوق الإنسان في فلسطين طائفة متنوعة من الطرق لمفضح الانتهاكات التي توقعها إسرائيل على حقوق الإنسان والسعي إلى إخضاعها للمساءلة عن ارتكابها، ومع ذلك، تتعرض كل طريقة من هذه الطرق للقمع والاضطهاد على يد إسرائيل. فقد دأبت قوات الاحتلال الإسرائيلية على قمع المظاهرات السلمية التي ينظمها الفلسطينيون في كل أسبوع بالقوة المفرطة والمميّنة. فعلى سبيل المثال، أطلقت قوات الاحتلال النار على هاشم خضر أبو ماري، البالغ من العمر 45 عاماً ومنسق وحدة التفعيل المجتمعي في

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، وقتلته بينما كان يشارك في مسيرة سلمية أسبوعية نُظمت في شهر تموز 2014. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان ممن يسعون إلى مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها، بمن فيهم المحامون الذين يمثلون وكلاءهم، العقبات التي تحد من حريتهم في التنقل والحركة، كما يواجهون خطر اعتقالهم واحتجازهم على خلفية عملهم. وقد استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلية منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التي رفعت تقاريرها إلى المحكمة الجنائية الدولية خلال مرحلة الدراسة الأولية التي أجرتها بتدابير بالغة القسوة، حيث تلقى موظفوها التهديدات بقتلهم، كما شكلت هذه المنظمات هدفاً لحملة أوسع حاولت زعزعة مصداقية عملها وتقويض أركانها. وقد اشتملت هذه الحملات على قرصنة البريد الإلكتروني، والترويع عبر المكالمات الهاتفية مع موظفي المنظمات المعنية، وترويع الجهات المانحة لهذه المؤسسات لافساد العلاقة مع مموليها. وتتسعى هذه التدابير بمجموعها إلى صرف انتباه المؤسسات المستهدفة عن عملها الأساسي في مجال حقوق الإنسان وثنيتها عنه. ومع أن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وغيره من السلطات أقر بهذه التهديدات، فما تزال أعمال التخويف والترويع متواصلة بلا هوادة.

وفضلاً عما تقدم، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان، ممن يناصرون القضايا المتصلة بفلسطين في الولايات المتحدة وأوروبا، ضغطاً متزايداً بسبب ما يقومون به من استرعاء الانتباه إلى ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا المضمار، تتعامل السلطات الإسرائيلية مع الدعوة التي أطلقها الفلسطينيون للمشاركة في حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها باعتبارها "تهديداً إستراتيجياً"، فقامت بالتصدي لها بتدابير يغلب عليها طابع قمعي وعقابي في فلسطين وعلى امتداد العالم. ففي الولايات المتحدة، استهدفت إسرائيل الأفراد والمؤسسات التي تشارك في مناصرة حقوق الفلسطينيين، بما فيها حركة المقاطعة، من خلال المضايقات عبر شبكة الإنترنت، والرقابة، والتهديدات التي تطال السلامة الشخصية، والدعاوى القضائية، وحملات الترويع التي تسم هؤلاء الأفراد كمناصرين للإرهاب ونشطاء معادين للسامية، بل زاد الأمر على ذلك بإجراء تحقيقات تاديبية وجنائية معهم وفرض العقوبات عليهم بسبب أنشطتهم في تنظيم المظاهرات. وترمي التدابير التشريعية التي سنتها الولايات المتحدة في هذا الشأن إلى تجريم مناصرة حقوق الفلسطينيين والمشاركة في حركة المقاطعة.

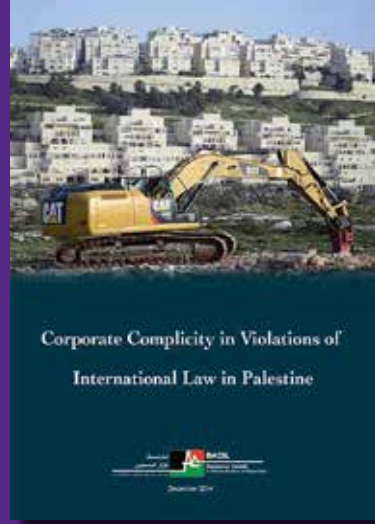
وقد استهدفت الحكومة الإسرائيلية وجماعات الضغط التابعة لها عدداً ليس بالقليل من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المجتمعية الفلسطينية والدولية التي تنشط في حركة المقاطعة في إطار مسعاها لتشويه سمعتها وتجييف منابع تمويلها. وبالفعل، فقد استجاب العديد من الممولين لهذه المطالب وبتوا يفرضون قدراً متزايداً من القيود على التمويل الذي تمد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية به، وقد أفضى تقليص التمويل

المناصرة الدولية: التأثير في الحوار والنقاشات الدائرة حول تورط الشركات في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان

بأشرك مركز بديل باحث ودراسة العلاقة ما بين الشركات التجارية وحقوق الإنسان في العامين 2014 و2015 من خلال إعداده ونشره لورقتي عمل سلطت الضوء على تواطؤ عدد من الشركات في انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبعد ذلك، أسهم المركز من خلال شراكاته مع مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية في إطلاق مبادرات المناصرة المشتركة في منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وكذلك مع فريق العمل المعني بالشركات متعددة الجنسيات.

وقد أثار مركز بديل، في الاجتماع الأخير الذي عقده منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، عدة قضايا خلال نشاط مشترك عُقد على هامش الاجتماع. ومن جملة هذه القضايا: المسؤولية المترتبة على الشركات التجارية في الأرض المحتلة في ضوء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الطريقة التي يتوقع من هذه الشركات أن تتصرف على أساسها في الأقاليم المحتلة، والالتزامات التي تملّي على الشركات التجارية احترام أركان بعينها من أركان القانون الدولي الإنساني فيما يتصل بحالة الاحتلال، واستغلال الموارد الطبيعية، وعلاقة تلك الشركات بالمستعمرات الإسرائيلية فيما يخص اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على الجهة القائمة بالاحتلال نقل رعايا إلى الإقليم الواقع تحت احتلالها وفيما يتعلق بتواطؤ الشركات التجارية التي تزاوّل عملها في المستعمرات، وكان ممن حضر هذا الاجتماع ممثلون عن الأمم المتحدة وعن عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية.

كما شارك مركز بديل بفعالية في عدد من المباحثات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي ركزت بصفة خاصة على مساءلة الشركات ودورها في احترام حقوق الإنسان في جنيف وبروكسل. ويعتقد مركز بديل أن هذا العمل أتى ثماره في القرار (A/HRC/31/L.39) الذي يدعو إلى إعداد قاعدة بيانات تضم جميع الشركات المتواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.



إلى تحول في الأولويات وتوجيهها إلى الأزمة الإنسانية التي تشهدها سوريا. ومع أن فئة اللاجئين الفلسطينيين-السوريين تشكل إحدى أكثر الفئات المتضررة من النزاع الدائر، تعدد قدرتنا على إنجاز المناصرة الفعالة لحقوقهم في الأمن والأمان ومتابعة حقهم في اللجوء إلى بلدان أخرى قاصرة بسبب نقص الموارد المالية والبشرية.

وعلى الصعيد الداخلي، فقد واجهنا طائفة من التحديات التي استدعت منا بذل جهد معتبر لفهم قانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي سنته السلطة الوطنية الفلسطينية. وبات يتعين علينا أن نعدّل أولوياتنا وأنشطتنا وجدولنا الزمنية من أجل تخصيص الوقت المطلوب لتحليل هذا القانون والوقوف على الآثار التي يفرزها على قطاع المخاطبين بالقانون (القطاع الخاص والاهلي) وما لذلك من أثر على رواتب الموظفين وعلى العمليات المالية العامة التي ننفذها في المركز، ومن ثم ممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية لكي تدرج التعديلات اللازمة بغية الارتقاء بهذا القانون على نحو يصب في مصلحة الموظفين والعمال في فلسطين.

كما أطلقنا إجراءات تستهدف تغيير العملة التي نتداولها كمؤسسة من اليورو إلى الشيكل. ومع أن تحويل العملة ينطوي على جملة من الفوائد، فقد استهلك هذا التحول وقتاً من موظفي وحدة الشؤون المالية والإدارية لإجراء التعديلات اللازمة وإطلاع موظفي المركز على التغييرات التي واكبته ومساعدتهم على الانتقال للتعامل بالعملة الجديدة.

وسوف نركز في عملنا خلال السنة المقبلة على توجيه الدعوات إلى أسرة المجتمع الدولي لمساندة المدافعين عن حقوق الإنسان وإخضاع إسرائيل للمساءلة عما ترتكبه من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان. وسوف نواصل العمل على إشراك شركائنا من المنظمات المجتمعية والشبكات من خلال المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف. وسوف نبذل المزيد من الجهود، بصفتنا مؤسسة، لتوحيد إجراءات عملنا، وتعزيز المساءلة والشفافية على المستويات الإدارية العليا والدنيا فيها والارتقاء بمستوى فعالية عملنا وكفاءته وتعزيز الآثار التي يفرزها. ولن تكفل مواصلة التطور على هذا الصعيد لنا أن نستقطب فرصاً جديدة لتمويل مركزنا فحسب، بل إنها ستيسر لنا مواجهة جماعات الضغط التي تركز مساعيها لنزع الصفة الشرعية عن جهودنا.

التطلع إلى المستقبل

لقد حدد مركز بديل عدداً من المحاور الرئيسية التي سيركز عليها في عمله في السنة المقبلة. فبالنسبة إلى وحدة البحث والإنتاج، سيكون العام 2017 العام ما قبل الأخير المتاح لإنهاء العمل على إنتاج جميع الأبحاث ضمن سلسلة أوراق العمل التي تتناول "التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية". حيث من المخطط إنجاز ورقتي عمل أخريين ومواصلة العمل على إعداد دراسات الحالة الرافدة لسلسلة الأوراق، وسيتواصل العمل على إعداد ملخصات لتلك الأوراق. كذلك من المخطط إنجاز عدد من الأوراق البحثية المركزة التي تعدها الوحدة في إطار الاستجابة لأية مستجدات تؤثر على أبناء الشعب الفلسطيني.

وفضلاً عن ذلك، سيكون العام 2017 موعداً لعملية التخطيط والتنسيق وجمع البيانات اللازمة لإعداد المسح الشامل للاجئين والمهجرين الفلسطينيين في فترته المقبلة. ويشكل هذا العمل مهمة رئيسية تستدعي توجيه قدر ليس بالبسيط من الموارد البشرية والتنسيق. وتوفر البيانات المستقاة من هذه المسوحات معلومات قيمة وفريدة تسهم في مناصرة حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتأثير في الرأي العام في جميع أنحاء العالم.

أما بالنسبة لوحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفضلاً عن تنفيذ مشاريع "عين على القدس"، ومخيم "العودة" السنوي للشباب، و"جائزة العودة" السنوية، والفعاليات السنوية ليوم الأرض ومواجهة النكبة، تعتبر هذه الوحدة القوة المحركة التي ترعى مشاريع التحشيد المجتمعي وإقامة الشراكات مع المؤسسات القاعدية والمنظمات المجتمعية. في العام ٢٠١٧، ستواصل الحملة العمل على أساس وثيق الصلة مع الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين على تنفيذ الحملة الوطنية التي أطلقتها مؤخراً تحت شعار: "العدالة والكرامة والسلام الدائم في تنفيذ القرار 194".

وسوف تواصل وحدة الشؤون الإدارية والمالية مساعيها التي ترمي إلى تجنيد فرص جديدة للتمويل من أجل مساندة المركز في عمله وضمن استقراره من الناحية المالية. وفي هذا المقام، يشكل إعداد دليل المتابعة والتقييم نشاطاً رئيسياً آخر من المقرر تنفيذه في غضون العام 2017، إلى جانب مراجعة بعض الأدلة الحالية وتحديثها. وسوف تواصل الوحدة مساندة العمل على بناء قدرات موظفي المركز وصقل مهاراتهم والارتقاء بها من خلال الدورات التدريبية وورش العمل. وأخيراً، يشكّل العام 2017 انطلاق المراحل الأولى من إعداد الخطة الإستراتيجية التي تقتزن مع تنفيذ الأنشطة التالية: تنظيم نشاط اجتماعي للموظفين ومجلس الإدارة، والتقييم الخارجي المقبل، بالإضافة إلى عدد من ورش العمل، والمجموعات البؤرية وجلسات النقاش مع أصحاب المصلحة والأطراف المستفيدة من عملنا.

التأثير في المسؤولين وأصحاب القرار

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة يسلط الضوء على السياسات الإسرائيلية التي تتسبب في التهجير القسري للفلسطينيين

تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، تقدماً يستحق الترحيب على صعيد اللغة المستخدمة في الإشارة إلى الترحيل/التهجير القسري المرتكب بحق الفلسطينيين. فقد كانت هذه اللغة الجديدة نتاجاً لمسااعي المناصرة التي نفذناها من خلال المذكرات التي رفعناها إلى هيئات الأمم المتحدة المختلفة بفضل الصفة الاستشارية التي نتمتع بها فيها، حيث باتت الأمم المتحدة تستخدم المصطلحات التي تنفرد بها أبحاث مركزنا. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير بان كي مون إلى أن:

"تهجير السكان وإعادة توطينهم في مناطق سكنية بديلة، نتيجة لأوامر الهدم، ووجود بيئة قهرية يمكن أن يبلغ حد النقل/الترحيل القسري للأفراد والجماعات، بما يتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان." (الفقرة 68)

ثم يسجل التقرير تقدماً ملحوظاً في تحديد الحالات المعاصرة التي تشهد إقدام إسرائيل على تهجير السكان قسراً من مناطق سكنهم داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، لا يكفل هذا التقدم الذي أحرز على صعيد التحليل - وبصرف النظر عن قيمته - أي ضمانات للأشخاص المتضررين من التهجير القسري على أرض الواقع. ويؤكد هذا الأمر على أنه في الوقت الذي نحرز فيه التقدم، فما زال الطريق طويلاً أمامنا لتعزيز مسؤولية الدول الأطراف الثالثة وتفعيلها لكي تتصرف بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي وقواعده.

في يوم 23 كانون الأول 2016، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (2334) بشأن مواصلة أعمال تشييد المستعمرات وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. ويعتبر هذا القرار عن قلق المجتمع الدولي من الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للقانون الدولي والشرعة الدولية.

وفي الواقع، لا يضيف القرار المذكور الكثير إلى القرارات التي سبقته، ولا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم (237) لسنة 1967 والقرار (446) لسنة 1979 والقرار (465) لسنة 1908. ومع ذلك، فإن إصدار القرار (2334) بعد أكثر من عقدين من تجاهل الدولي للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية يُعد نقطة تحول في الإرادة السياسية الدولية وبعي الأمل في إنفاذ القانون الدولي. ولذلك، فنحن نؤمن بأن قرار مجلس الأمن رقم (2334) يشكّل القاعدة اللازمة لتفعيل مختلف الآليات الدولية، ولا سيما بالنظر إلى أن الدول المتنفذة صوتت لصالحه في الوقت الذي امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه.

”اسرائيل سرقت بيوتنا، وخسرنا فلسطين
واحنا بنستنا في الدول العربية تتيجي، أمالنا
طيّرها ضعف الزعماء الفلسطينيين، وصرنا
شكّادين ويا ريت بنحصّل إيشي من الوكالة
[الأونروا]، هلحين والأيام الجايّة خوفني نخسر
حالنا ونبطل بشر على يد الدول القوية“

أم خليل، لاجئة فلسطينية تبلغ من العمر 91 عامًا وهجرت من مسقط رأسها في قرية
عجور في العام 1948.